دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية

– دراسة ميدانية –

آدم حديدي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية دور التدقيق الداخلي في حماية البنك واستمراريته في المنافسة وذلك من خلال تحديد دور التدقيق الداخلي في الحد المخاطر التشغيلية، في ظل الاعتماد على معايير التدقيق الدولية التي تعتبر بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي، ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد استبانه لتحديد أثر دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر فئات الدارسة المستهدفة. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن مفهوم التدقيق الداخلي تخطى حماية النقديات والموجودات واكتشاف الأخطاء وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف المنشاة؛
2. اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية التدقيق الداخلي في الحد المخاطر التشغيلية؛
3. هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق الداخلي في البنك وأنواع المخاطر التشغيلية وهذا بدوره يبين دور التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر؛
4. إن المخاطر التشغيلية هي اكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك نظرا لتشعب أعمالها واعتمادها عل التقنيات الحديثة والالكترونية في تقديم خدماتها وتطور نظم المعلومات الالكترونية لديه، وفي ضوء هذه الاستنتاجات توصل الباحث إلى عدد من التوصيات التي تتوافق مع التطورات البيئية
5. المحيطة بالأعمال المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات الدالة: التدقيق الداخلي، معايير التدقيق، المخاطر التشغيلية، البنوك التجارية الجزائرية.

Abstract:

the aim World Bank and continuity in the competition through the identification of the role of internal audit in the operational risks, in light of the reliance on international standards of scrutiny, which is considered a basic principles that define how that must be the internal audit, in order to achieve these goals has been the preparation of استبانه to determine the impact of the role of internal audit in the reduction of operational risks in Algerian commercial banks from the point of view of the target categories of study. Researcher to a group of results, the most important being:of this study to emphasize the importance of the role of internal audit in the protection of the

1. The concept of internal check skip protection, assets and error detection, and to ensure accurate accounting to include all administrative and technical aspects that contribute to the achievement of the objectives of the Treaty;
2. The agreement of the majority of members of the sample on the importance of internal controls in the operational risks;
3. There is a correlation between moral internal check in the bank and types of operational risks and this, in turn, reflects the role of internal audit in support of the management of risk;
4. The operational risks are greater risks of banks, in view of the complexity of its work and adopt new technologies and electronic services and the development of electronic information systems has;
5. In the light of the conclusions reached, a researcher to a number of recommendations that are compatible with environmental developments surrounding banking in Algerian commercial banks.

Keywords: Internal controls, auditing standards, operational risks, Algerian commercial banks.

تمهيد:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في الشركات اليوم نظرا لتطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين وكذلك التوسع الكبير في حجم الأعمال والتطورات الكبيرة الحاصلة في المجالات المالية والإدارية وظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة وقد تغيرت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلي تقييم المخاطر وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المنظمة ككل بدلاً من التركيز علي العمليات المالية والمحاسبية وأصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر المحتملة على مستوي المنظمة ككل كما يهدف التدقيق بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها وأهدافها العامة، فعن طريق التدقيق تتم مراجعة جميع عمليات المالية والإدارية ومساعدة الإدارة العليا في تحقيق أهدافها، وان الهدف الرئيسي لأي وحدة تدقيق داخلي هو الإسهام في زيادة تعظيم قيمة المؤسسة، كما تمثل معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد IIA الإطار المنظم لعمل وممارسات وظيفة التدقيق الداخلي، وفي نفس الوقت تعتبر أساسا لتقييم فعاليتها، نظرا لما توفره هذه المعايير من إرشادات وتوجيهات لنشاط المدققين الداخليين، وتوضيح كيفية قيامهم بالوفاء بمسؤولياتهم المهنية، بما يضمن تحقيق وظيفة التدقيق الداخلي أهدافها.

وإذا كان للتدقيق الداخلي تلك الأهمية بالنسبة للشركات عموما، فان له أهميته الخاصة فيما يتعلق بالبنوك كون مستوى المركز المالي يمس سلبا أو إيجابا شريحة واسعة من فئات المجتمع من مستثمرين ودائنين ومودعين وعملاء، كما يؤثر على مالية الدولة بشكل عام كون أن البنك يمثل رافدا للتنمية باعتباره احد أهم مصادر التمويل للمشاريع التنموية، وجاءت أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إضفاء الثقة على دور البنوك حيث إن استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي والتزامه بتطبيق معايير الدقيق الداخلي المتعارف عليها سيؤدي بالنتيجة إلى استمرار ونجاح البنك في تحقيق أهدافه ومعها أهداف باقي شرائح المجتمع ومختلف الأطراف المتأثرة بمستوى متانة المركز المالي للبنك ونجاحه في أداء مهامه.

1. **إشكالية الدراسة:** تتعرض البنوك للعديد من أشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، ومن أهم هاته المخاطر وأحدثها تلك المخاطر المرتبطة ضعف الأنظمة الإلكترونية وعمليات الاحتيال للبنك، وسوء التسيير الإداري وبناء الاستراتيجيات الخاصة بنشاط البنك، لذا فان فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهنة التدقيق في البنوك، انطلاقا من هذا السياق تتبلور إشكالية هذه الدراسة في:

إلى أي مدى يمكن للتدقيق الداخلي الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة وهي:

- هل تساهم معايير الأداء المتعلقة بالتدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية؟
- إن إمكانية تفعيل الرقابة الداخلية تساهم في الحد من المخاطر التشغيلية ؟
- هل وجود التدقيق المالي في البنك يساهم في زيادة صحة ومصداقية البيانات المالية؟
- هل يساعد التدقيق التشغيلي في البنك على فحص جميع جوانب ووظائف التنظيم والحد من الأخطاء والقصور في الرقابة الإدارية ؟

2. **فرضيات الدراسة:** وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05≥α بين دائرة التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية".

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية التي تعتبر كحلول محتملة وإجابات مبدئية مؤقتة وهي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05≥α بين تطبيق معايير الأداء للتدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05≥α بين الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05≥α بين التدقيق المالي والحد من المخاطر التشغيلية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05>α بين التدقيق التشغيلي والحد من المخاطر التشغيلية.

3. **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحساس الذي تقوم به البنوك التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، و ما يترتب عند القيام بهذه الأعمال من مخاطر كثيرة ولعل اكبر ما يؤثر في أدائها ما تتعرض له من مخاطر التشغيلية نظرا لاعتمادها على التكنولوجيا وأنظمة الكمبيوتر للقيام ببعض أعمالها الأمر الذي يستدعى مراقبتها وتدقيقها من طرف قسم التدقيق الداخلي ومحاولة الحد من أثارها والمحافظة على سمعة وأداء البنك.

4. **أهداف الدراسة:** يمكن إيجاز الأهداف المرجوة تحقيقها بإذن الله من هذه الدراسة تتجسد في النقاط التالية:

- التعرف على التدقيق الداخلي وأهميته في البنوك التجارية الجزائرية؛
- إبراز أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين فعالية وظيفة التدقيق الداخلي؛
- التعرف على المخاطر التشغيلية وأسبابها في البنوك التجارية؛
- اكتشاف أساليب إدارة المخاطر التشغيلية وطرق احتساب رأس المال لمواجهتها؛
- إبراز دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية.

5. **هيكل الدراسة:** تتكون هذه الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية، حيث تناول المحور الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي واشتمل هذا المحور على ماهية التدقيق الداخلي وأهمية وأهداف التدقيق الداخلي والمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق الداخلي. أما المحور الثاني تحدث عن ماهية المخاطر التشغيلية وشمل على تعريف المخاطر التشغيلية وأنواعها وأهم أسبابها ومصادرها في البنوك، أما المحور الأخير والمتضمن الدراسة الميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية حيث تم تقديم مكونات ومنهجية الدراسة ثم تفريغ بيانات الاستبانة ومعالجتها إحصائياً واختبار فرضيات الدراسة، وفي الأخير النتائج والتوصيات.

المحور الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتدقيق الداخلي

يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشا كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدا تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي إن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم

الاستشارات الإدارية والفنية العالية، مما رفع أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء الإداري والمالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية وجودة إدارة المخاطر داخل البنوك.

أولا: ماهية التدقيق الداخلي.

كان التدقيق الداخلي في بداية الأمر يهدف إلى البحث عن الأخطاء الحسابية في الوثائق المحاسبية وإجراء الجرد للنقدية ومراجعة الكشوفات المالية، ولم يكن للمدقق حق الاطلاع الكامل على جميع الدفاتر والسجلات. وتطور هذا المفهوم للمدقق حتى نهاية عام 2001 حيث ظهر تعريف أخر يتوافق مع المفاهيم الحديثة التالية:

- إدارة المخاطر؛
- الإجراءات التحكمية، وهي مجموعة القواعد والأساليب المتبعة التي تحول دون الفساد أو حصول أي شخص على مكتسبات ليست من حقه؛
- الدور الاستشاري للمدقق.

1. **مفهوم التدقيق الداخلي:** التعريف الجديد للتدقيق الداخلي الصادر عن جمعية المدققين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) أصبح كما يلي : **يعرف التدقيق على انه نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك بمساعدتها لانجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية.** وبهذا التعريف أصبحت عملية التدقيق تقسم إلى قسمين.[1]

أ. **نشاط توكيدي:** يقوم بتنفيذ عمليات المنشاة ويبدي رأيه للإدارة فيما يلي:

- مدى مصداقية وتكامل البيانات؛
- مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة وحماية الأصول؛
- مدى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة؛
- مدى تحقيق المنشاة لأهدافها.

ب. **نشاط استشاري:** ويقوم بتقديم استشارات وتكون بالصورة التالية:

- تكليف المدقق بطريقة رسمية ومكتوبة ومحددة الأهداف؛
- تكليف المدقق بطريقة غير رسمية من خلال المشاركة في اللجان أو فرق العمل أو الإجابة عن أية استفسارات؛
- تكليف المدقق بمهمة متخصصة مثل المشاركة في فرق الانجاز الاندماج أو التملك؛
- تكليف المدقق بالمشاركة في خطة عمل طارئة.

ومن هذين النشاطين أصبح هدف التدقيق لا يقتصر على الفحص والتحليل بهدف اكتشاف الأخطاء بل انتقل إلى الهدف الأشمل المتمثل بتطوير عمليات الإدارة ومساعدتها لأداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

ثانيا: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.

1. **أهمية التدقيق الداخلي:** تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه يمثل رقابة فعالة تساعد المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة انه يعتبر عين وأذن المدقق الخارجي واهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميته نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:[2]

- تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين؛
- ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي."إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة، ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإن عليها توفير نظاماً سليماً للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها وكذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم آثارها"
- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة؛
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات البعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية؛
- تزايدت أهمية مهنة التدقيق الداخلي في القرن الواحد والعشرين في ضوء الاهتمام بالفضائح المالية لمنظمات الأعمال الأمريكية والرغبة في الحفاظ علي القيمة الاقتصادية لمنظمات الأعمال والحفاظ علي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح فيها، حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال اليوم أصبحت وظيفة الدعم الرئيسية للإدارة ولجنة التدقيق، مجلس الإدارة والمدقق الخارجي وأصحاب المصالح إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح.
- تغيرت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المنظمة ككل بدلاً من التركيز علي العمليات المالية والمحاسبية وأصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر المحتملة علي مستوي المنظمة ككل. (3)

2. **أهداف التدقيق الداخلي:** يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها وأهدافها العامة، فعن طريق التدقيق تتم مراجعة جميع عمليات المالية والإدارية ومساعدة الإدارة العليا في تحقيق أهدافها، وان الهدف الرئيسي لأي وحدة تدقيق داخلي هو الإسهام في زيادة تعظيم قيمة المؤسسة. ويمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى هدفين أساسيين.(4)

- **هدف الحماية:** ويشمل هذا الهدف المحافظة على سلامة الأمور التالية:أصول الشركة بمختلف أنواعها النظم والإجراءات المالية والمحاسبية، السياسات والخطط المعتمدة، السجلات والمستندات والملفات.

■**هدف التطوير:** يتمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق الذي يعد وظيفة علاجية واسترشادية في تحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفع توصيات ومقترحات إلى الإدارة وتزويدها بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المؤسسة.

وهناك أهداف ثانوية أخرى تتمثل في: [5]

■توفير حماية الأصول وسجلات الشركة من الضياع والسرقة والاختلاس والتزوير وسوء الاستخدام؛

■توفير الدقة والثقة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات وحسابات الشركة؛

■تحفيز النهوض بالكفاءة الإدارية والتشغيلية للشركة بشكل عام؛

■مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة؛

■تشجيع السير بالسياسات الإدارية وفق الطريق المرسوم لها.

ولقد حددت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، هدف التدقيق الداخلي الرئيسي يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المنظمة على تأدية مسؤولياتهم بفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها، هذا بالإضافة إلى ما يلي:[6]

■زيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط الاستراتيجيات و توفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ الاستراتيجيات؛

■تقويم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر؛

■تقويم و تحسين فاعلية الرقابة؛

■تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح.

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي

لقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) المعايير بأنها: المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما تم اعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA). [7]

وضع معهد المدققين الداخليين الأمريكي معايير تنظم عمل المدقق الداخلي وتضمن الاستفادة من عمل التدقيق الداخلي في خدمة المنشاة، وتعزيز ثقة المدقق الخارجي بتقرير المدقق الداخلي عن الإعمال التي يقوم بها.وقسم المعهد المعايير إلى قسمين معايير عامة ومعايير الأداء. [8] وكل أنواع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة حيث يرمز الحرف (A) إلى خدمات التأكيد والحرف (C) إلى الخدمات الاستشارية.

الجدول رقم 01: معايير التدقيق الداخلي الدولية.

رقم العيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	والكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهمات
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	انجاز المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الانجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطرة

المصدر: احمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص96.

المحور الثاني: المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم الابتكارات الجديدة لنسبة "ماك دنوث" فقبل اتفاقية بازل الثانية كانت البنوك تعمل بوجود المخاطر التشغيلية، لكن لم تكن مجبرة على وضع جزء من أموالها الخاصة لتغطية هذا النوع من المخاطر، وبالتالي تشكل المخاطر التشغيلية مصيرا ماليا كبيرا بالنسبة للبنوك، لذلك أقرت لجنة بازل بضرورة تغطية هذه المخاطر وليس الاعتماد فقط على تحسين الأداء على مستوى البنوك، وإنما أيضا تخصيص جزء من أموالها الخاصة لتغطيتها، كما جاءت مقررات لجنة بازل الثانية (بازل II) في العام 2001 والتي شكلت تطوراً كبيراً في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديد في مجال إدارة المخاطر المصرفية حيث كان أحد أهم متطلباتها إضافة متطلبات رأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية، كما توجت لجنة بازل اهتمامها بهذا الجانب بإصدارها مبادئ الممارسات السليمة في إدارة وضبط المخاطر التشغيلية في العام 2003.

أولا: تعريف المخاطر التشغيلية

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حالياً ولم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال. كما عرفت على أنها"الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو عن حوادث الخارجية".[9] في حين هناك من عرفها بأنها"المخاطر المتولدة عن العمليات اليومية للبنوك، وتحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة أو نتيجة لأعطال في نظام التشغيل" وتشمل: [10]

1. تركيز إدارة البنك على زيادة النمو والربحية على حساب نوعية التسهيلات؛

2. تركيز سياسة الائتمان على العموميات دون الدخول في التفصيلات التي تمكن المسئولين والموظفين من الاسترشاد والتقيد بها.

ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية" (11)

ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل الثانية بل هو جزء جوهري فيه، وبناءا على هذا التعريف فان الأخطار التشغيلية تقسم إلى العناصر التالية: (12)

1. الاحتيال الداخلي وهو تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة المصرف من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها؛

2. لاحتيال الخارجي وهو أفعال يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون؛

3. ممارسة العمل وأمان موقع العمل وهي الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات أو أعمال ينتج عنها تعويضات عن إصابات شخصية؛

4. الممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات والأعمال والإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه زبائن محددين أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج؛

5. الأضرار واندثار الموجودات المادية وهي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية، جراء الكوارث الطبيعية أو أية حوادث أخرى؛

6. توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر؛

7. التنفيذ وإدارة المعلومات وهي الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات مع الأطراف التجارية والبائعين.

ثانيا: أسباب ومصادر المخاطر التشغيلية في البنوك

نظراً لعولمة الخدمات المالية فإن الأنشطة المصرفية تتجه نحو المزيد من التنوع والتعقيد مما أدى إلى زيادة درجة وأنواع المخاطر التي تواجه البنوك،(13) ونتيجة للتطور المصرفي والأزمات التي حدثت في الآونة الأخيرة أكدت بروز مخاطر ذات أهمية إلى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومن أهم هذه المخاطر: (14)

1. ظهور العديد من البنوك التي توفر خدمات على أساس واسع ومتنوع جدا يوجب الحاجة إلى الصيانة المتواصلة لأنظمة الدعم والضبط الداخلي.

2. خطر الأفراد وهو الخطر المتولد عن عدم تلبية المتطلبات المنتظرة من الموارد البشرية، ويشمل الاحتيال الخطأ والعجز، فالصفقات تتضمن قرارات تتخذ من طرف الإفراد وعلاقات تبرم معهم، لذلك احتمال الخطأ والغش وعدم احترام أخلاقيات وأدبيات المهنة وارد ويجب التحوط منه.

3. خطر العمليات والإجراءات وهو الخطر الناتج عن عدم فعالية العمليات وقصور الإجراءات الرقابية. (15)

4. المخاطر الناجمة عن أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات وما يترتب عليها من مخاطر أعطال أنظمة الكمبيوتر والتي تعود بشكل أساسي إلى ضعف مقدرة البنك في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الأنظمة الآلية والتقدم التكنولوجي في تنفيذ العمليات المصرفية.

5. مخاطر عمليات الاحتيال الداخلي مثل، تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير المالية، السرقة من قبل الموظفين، التعاملات غير السليمة باستخدام حسابات الموظفين.

6. مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق وقرصنة أنظمة الكمبيوتر في ظل تنامي التجارة الإلكترونية

7. الفشل الغير المتعمد أو الإهمال الغير مقصود بالنسبة لمقابلة التزام مهني خاص بعملاء محددين أم بسبب طبيعة أو تصميم منتج معين، ومن أمثلة ذاك: [16]

- إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء؛
- القيام بإجراءات معاملات غير سليمة على حسابات البنوك؛
- القيام بعمليات غسيل الأموال؛
- تقديم خدمات أو منتجات مصرفية غير قانونية.

8. المخاطر الناجمة عن عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى واحتمالية إعادة النظر فيها الأمر الذي يشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة على الاستمرار.

9. الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية (Outsourcing) والمشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات يفرض على البنوك ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up Systems).

10. في إطار اعتماد البنوك على الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق من خلال الضمانات والمشتقات المالية أو الإسناد الخارجي أو التو ريق (تحويل الموجودات إلى سندات

(Securitization) فإن البنوك قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن استخدام هذه الوسائل.

11. إلحاق الضرر بالأصول الثابتة بسبب كوارث طبيعية أو غيرها من الأحداث مثل الإرهاب والهزات الأرضية والحرائق والفيضانات وغيرها.

مما تقدم يتضح بشكل جلي أن المخاطر التشغيلية عبارة عن نتائج للممارسات المصرفية أحياناً وعن ضعف في أنظمة الرقابة والضبط الداخلي أو فشل في الأنظمة الآلية أحياناً أخرى. [17]

ثالثا: أنواع المخاطر التشغيلية

ويمكن أن نوجز فيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

1. **عمليات الاحتيال الداخلي:** من قبل موظفين (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تحويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

2. **الاحتيال الخارجي:** الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز). (18)

3. **ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:** وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسئولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. (19)

4. **الممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات والأعمال:** والإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه زبائن محددين أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.

5. **الأضرار واندثار الموجودات المادية:** وهي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء الكوارث الطبيعية أو أية حوادث أخرى. (20)

6. **الأنظمة الآلية والاتصالات:** الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسوب.

7. **تنفيذ وإدارة العمليات:** هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

المحور الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية

نظرا لأهمية التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية، وبغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي على الموضوع قمنا بإعداد استمارة استبيان تعكس رؤى المختصين في مجال التدقيق الداخلي في الجزائر والتي تم تضمينها بستة أبعاد أساسية تخص التدقيق الداخلي من معايير الأداء، الرقابة الداخلية، التدقيق المالي، التدقيق التشغيلي المخاطر التشغيلية، ومحاولة إسقاطهما على الواقع الرقابي في الجزائر، باعتبار أن التدقيق الداخلي يعد أداة لتبصير إدارة المؤسسة المالية عن مدى الاتساق في تنفيذ برامجها وأهدافها وفقا للصلاحيات المخولة، فان الفئة المعنية بهذه التغيرات هي فئة المهنيين المدققين والمراقبين والمحاسبين، الأمر الذي استوجب اعتماد منهج المسح عن طريق استمارة الاستبيان بغية عدم إغفال أراء الفئات السابقة، من خلال تخصيص جزء لا بأس به من الاستمارات الموزعة إلى القائمين على المحاسبة في البنوك التجارية الجزائرية ومراقبين.

أولا: مكونات ومنهجية الدراسة

نستعرض من خلال هذا الجزء عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها مع الموضوع، ممثلة في مجتمع الدراسة، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة.

1. **منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على مدي تأثير دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

2. **أنواع البيانات.**

أ. **البيانات الأولية:** تم إعداد استبانه الدراسة توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب. **البيانات الثانوية:** وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

3. **نموذج الدراسة:** نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أنموذج الدراسة.

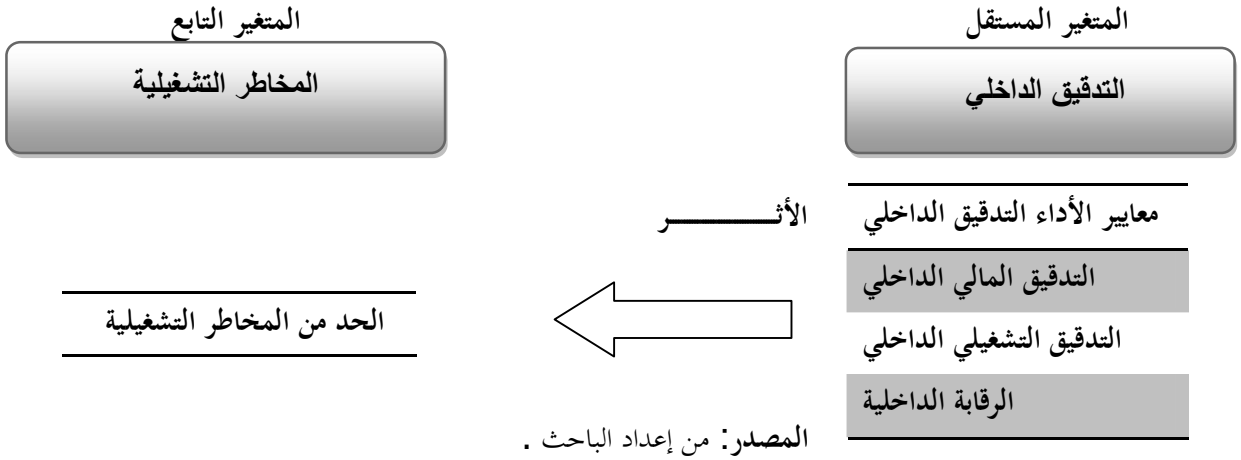

المصدر: من إعداد الباحث .

1. **مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:** عند اختيارنا لمجتمع الدراسة اتجهنا إلى البنوك التجارية الجزائرية المتمثلة في المديريات العامة للبنوك وليس الفروع، أما بالنسبة لعينة الدراسة ووضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والعملي فكان الحيازة لشهادة علمية في المحاسبة، في البنوك، ومدققين الحسابات، كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة للمهنيين، وبالتالي وجوب الفهم النظري لها قبيل الوصول إلى الاقتناع بها وتفعيلها في البنوك، ولقد تجاوبت معنا 6 بنوك وبذلك يضم مجتمع الدراسة عدد 36 مفردة موزعين على البنوك التدقيق، مالية وبنوك، وربما الشهادة ذات العلاقة بالتخصص، فكان مجتمع الدراسة متمثل في القائمين على المحاسبة داخل البنوك والمراقبين تم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لعدم لتجاوب العديد من البنوك بغرض الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس إلى مستوى معين رؤى مجتمع الدراسة واعتمد الباحثان في توصيل استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة بالتسليم المباشر، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 32 مفردة، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة واسترداد منها 30 استبانة، ويوضح الجدول التالي عينية الدراسة.

الجدول رقم 02: عينة الدراسة.

الرقم	اسم البنك	عدد أفراد المجتمع	العينة	الاستبيانات المستردة
01	البنك الجزائري الخارجي	08	06	06
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	08	08	08
03	بنك التنمية المحلية	05	04	04
04	بنك الجزائري الوطني	07	06	05
05	بنك الخليج الجزائر	06	05	04
06	قرض الشعبي الوطني	04	03	03
المجموع		38	32	30

المصدر: من إعداد الباحث .

ثانيا: تفريغ بيانات الاستبيان معالجتها إحصائيا.

1. **أداة الدراسة:** تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد استبانه أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب؛
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين: المجموع الأولى تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات؛ والمجموعة الثانية تتناول أثر التدقيق الداخلي في البنوك كآلية للحد من المخاطر التشغيلية تم تقسيمها إلى 5 أبعاد، سنوجزها في الجدول الأتي: **الجدول رقم03:** جدول تقسيم الأبعاد.

الأبعاد	المحتوى	عدد الفقرات
البعد الثاني	اثر معايير الأداء للتدقيق الداخلي ودورها في المخاطر التشغيلية.	08
البعد الثالث	أثر تفعيل الرقابة الداخلية لتحديد المخاطر التشغيلية.	06
البعد الرابع	اثر التدقيق المالي الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية.	07
البعد الخامس	اثر التدقيق التشغيلي الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية.	06
البعد السادس	المخطر التشغيلية.	07

المصدر: من إعداد الباحث .

2. **صدق وثبات الاستبيان:** تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- **صدق فقرات الاستبيان.** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي.

■ **ثبات فقرات الاستبانة:** تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach Alpha)، إذ قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإنه يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد الثبات وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) لكن من الناحية التطبيقية يعد معامل الثبات لدراسة ككل 0.808، أي 80% وهي نسبة ممتازة. وفيما يلي معامل الثبات لكل بعد.

الجدول رقم 04: معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).

الرقم	المحتوى	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	اثر معايير الأداء للتدقيق الداخلي ودورها في المخاطر التشغيلية.	8	0.633
الثاني	أثر تفعيل الرقابة الداخلية لتحديد المخاطر التشغيلية	6	0.644
الثالث	اثر التدقيق المالي في الحد من المخاطر التشغيلية	7	0.696
الرابع	اثر التدقيق التشغيلي في الحد من المخاطر التشغيلية	6	0.636
الخامس	المخاطر التشغيلية	7	0.714
	الاستبانة ككل	34	0.808

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيspss.

يظهر من الجدول 04 أن معامل الثبات لمجال المخاطر التشغيلية" بلغ 0.714 كما أن معاملات الثبات لمجال "دور التدقيق الداخلي" تراوحت بين 0.633 و0.696 حيث كان أعلاها لبعد " اثر التدقيق المالي " بينما كان أدناها لبعد " معايير الأداء" وعموما هي قيم مقبولة لأغراض الدراسة.

ثالثا: اختبار الفرضيات وتحليلها.

أولا: الفرضية الأولى.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05 بين معايير الأداء والمخاطر التشغيلية. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر لمعايير الأداء في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية. نتائج اختبار أثر معايير الأداء التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار أثر معايير الأداء

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر معايير الأداء في الحد من المخاطر التشغيلية.	3.058	0.496	0.246	4.517	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول 05 أثر معايير الأداء في الحد من المخاطر التشغيلية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الأداء في الحد من المخاطر التشغيلية،إذ بلغ معامل الارتباط R=0.496 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.246 أي أن ما قيمته 24.6% من المخاطر التشغيلية تحدها معايير الأداء، كما بلغت قيمة F المحسوبة 4.517 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha = 0.05$) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي 0.000 لمعايير الأداء في الحد من المخاطر التشغيلية.**

ثانيا: الفرضية الثانية.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين الرقابة الداخلية وأثرها في الحد من المخاطر التشغيلية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود الرقابة الداخلية وأثرها في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار الرقابة الداخلية وأثرها في الحد من المخاطر التشغيلية في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الرقابة الداخلية.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية.	5.879	0.737	0.544	7.354	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم 06 أثر الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.737 عند مستوى α=0.000 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.544 أي أن ما قيمته 54.4% من المخاطر التشغيلية تحدها الرقابة الداخلية، كما بلغت قيمة F المحسوبة 7.354 وهي دالة إحصائيا عند مستوى (α=0.000)، وبما أن قيمة مستوى المعنوي أقل من قيمة (α = 0.05) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي α=0.000 للرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية.**

ثالثا: الفرضية الثالثة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين التدقيق المالي الداخلي والمخاطر التشغيلية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود التدقيق المالي يؤدي إلى الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية. وكانت نتائج اختبار أثر التدقيق المالي في الحد من المخاطر التشغيلية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار أثر التدقيق المالي الداخلي.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر التدقيق المالي في الحد من المخاطر التشغيلية.	2.907	0.474	0.224	3.752	0.005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss.

يوضح الجدول رقم 07 أثر التدقيق المالي في الحد من المخاطر التشغيلية،حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التدقيق المالي والمخاطر التشغيلية، إذ بلغ معامل الارتباط R= 0.474 عند مستوى $\alpha \geq 0.005$ وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.224 أي أن ما قيمته 22.4% من المخاطر التشغيلية يحدها التدقيق المالي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 3.752وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.005$ وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة (α=0.05) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.005 بين التدقيق المالي الداخلي و الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية.**

رابعا: الفرضية الرابعة.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين التدقيق التشغيلي والمخاطر التشغيلية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر التدقيق التشغيلي في الحد من المخاطر التشغيلية، وكانت نتائج اختبار أثر تفعيل عمليات الرقابة الداخلية كما هو موضح في الجدول الموالي:.

الجدول رقم 08: نتائج اختبار أثر التدقيق التشغيلي.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوي
أثر تفعيل الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل وتقرير عمليات	2.663	0.500	0.250	9.318	0.005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم 08 أثر التدقيق التشغيلي في الحد من المخاطر التشغيلية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق التشغيلي في الحد من المخاطر التشغيلية.إذ بلغ معامل الارتباط R=0.500عند مستوى α=0.005 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.250 أي أن ما قيمته 25% من المخاطر التشغيلية يحدها التدقيق التشغيلي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 9.318 وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل منمستوى الدلالة (α =0.05) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوي α= 0.005 للتدقيق التشغيلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية.**

وبناءا على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن الحد المخاطر التشغيلية بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في أبعاد التدقيق الداخلي كما يلي:

$$Y=\alpha+(\beta_1.x_1)+(\beta_2.x_2)+(\beta_3.x_3)+(\beta_4.x_4)+ e_i$$

y= 0.792 +(0.473. AudiT inT erne Maiiralada) + (0.716. conT rôle InT erne) + (0.174. audiT financière) + (0.357. audiT opéraT ionnel) +ei

α: ثابت معادلة الانحدار

β: معامل الانحدار

e_i: متغير عشوائي أو العوامل الأخرى

- X1(معايير الأداء): AudiT inT erne Maiiralada؛
- X2(الرقابة الداخلية): conT rôle InT erne؛
- X3(التدقيق المالي الداخلي):audiT financière ؛
- X4(التدقيق التشغيلي الداخلي):audiT opéraT ionnel

وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الرئيسية القائلة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين دائرة التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية". **وعليه فيمكن أن نقول أن للتدقيق الداخلي دور مهم جداً في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية.**

الخاتمة

يعتبر التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء البنوك ومساعدته في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية، حيث أنه يساهم بشكل كبير في الحد من المخاطر المتولدة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية أو ما يعرف بالمخاطر التشغيلية، عن طريق مراقبته لمختلف العمليات وإعداد الخطط حسب درجة المخاطر التي تواجه البنك، والنهوض بالكفاءة الإدارية والتشغيلية للشركة بشكل عام ومراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة.

1. نتائج الدراسة:

- إن مفهوم التدقيق الداخلي تخطى حماية النقديات والموجودات واكتشاف الأخطاء وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف البنوك؛
- تتمثل معايير التدقيق الداخلي الدولية الإطار المنظم لعمل وممارسات وظيفة التدقيق الداخلي ومقياس لتقييم كفاءته؛
- يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد؛
- إن فعالية التدقيق تساهم في المحافظة على سمعة البنك عن طريق اكتشاف أية تلاعبات أو اختلاسات داخل البنك؛
- إن المخاطر التشغيلية هي أهم المخاطر التي لا يمكن تجاهلها في البنوك والتي تتعرض لها؛ نظرا لتشعب أعمالها واعتمادها عل التقنيات الحديثة والالكترونية في تقديم خدماتها وتطور نظم المعلومات الالكترونية لديها؛
- من المبادئ والممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية هي ضمان خضوع هيكل إدارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الداخلي؛
- بينت الدارسة أن للتدقيق التشغيلي له اثر اكبر في الحد من المخاطر التشغيلية من التدقيق المالي كون هذا الأخير يقتصر على الدور التقليدي للتدقيق الداخلي في التأكد من صحة البيانات المحاسبية واكتشاف الأخطاء، بينما التدقيق التشغيلي عبارة الفحص الشامل للمؤسسة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، ويهدف إلى تقييم جودة الرقابة الداخلية

والتحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من اجل سلوك نهج عمل واقعية؛

- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق معايير الأداء للتدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية؛
- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق الرقابة الداخلية يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية؛
- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق التدقيق المالي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية؛
- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق التدقيق التشغيلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية.

2. توصيات الدراسة:

- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في البنوك التجارية الجزائرية بالتدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك؛
- التأكد من أن يكون الهدف من التدقيق هو اكتشاف الأخطاء وتقليص حجم الإخطار وتقديم استشارات للإدارة لتصحيح الانحرافات في الخطط الموضوعة؛
- لضمان استقلالية قسم التدقيق الداخلي لا بد من أن تكون تبعيته في الهيكل التنظيمي للبنك إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التي تعتبر قناة اتصال بين قسم التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة؛
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر؛
- يجب الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك التجارية الجزائرية ما يعزز كفاءة وفعالية هذه الوظيفة وتقييم موظفو قسم التدقيق بشكل علمي؛
- وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- ضرورة تنظيم البنوك التجارية الجزائرية دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها؛
- ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

المراجع والهوامش:

1. عطاء الله احمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دارة الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص57.

2. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، لطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص63.

3. جمعة احمد حلمي، **إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي**،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، بعنوان إدارة المعرفة في العالم العربي، 2004، ص7.

4. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص46.

5. خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص64.

6. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية –دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل(غير منشورة)، جامعة غزة فلسطين، 2012، ص 12

7. يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل(غير منشورة)، فلسطين، 2007، ص 58.

8. جمعة احمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96

9. خليل الشماع، **مقررات بازل والتشريعات المصرفية، المخاطر** التشغيلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد15، العدد الأول، الأردن 2007، ص 4.

10. حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 58.

11. نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

12. الياس خضير الحمدوني، عمار شهاب احمد، **تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي، تطبيق على عينة من المصارف السعودية**، ورقة بحثية مقدمة لمجلة تنمية الرافدين، العدد111، العراق، 2011، ص54.

13. صالح رجب حماد، **اثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول:**إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة اليرموك، الأردن،2007، ص9.

14. جاسم المناعي، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، ورقة بحثية مقدمة للجنة العربية المصرفية، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة، 2004، ص 7.

15. حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 199.

16. إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

17. جاسم المناعي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

18. المرجع نفسه، ص 8.

19. نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

20. الياس خضير الحمدوني، مرجع سبق ذكره، ص 53.